خطاب الكراهية وتحديات الأمن الإنساني: الأسباب، المخاطر، سبل المواجهة

Hate speech and the challenges of human security: Reasons, risks, ways of coping

أ.د. بشير ناظر حميد
Prof Dr. Basheer Nader Hameed

نور فخري الدين برهان الدين
Nour Fakhry El-Din Burhan El-Din

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع

Dr.basheer.nader@gmail.com

noorqueenalab97@gmail.com

المستخلص :

من واجبات الفكر الاجتماعي والسياسي، أن يقتحم الظواهر والقضايا المجتمعية مهما بلغت من الدقة والحساسية والخطورة، وأن يستخرجها من نطاق الجدل الضيق والغرف المظلمة إلى حيز النور، قبل أن تتخمر وتتفاقم ثم تنفجر في شكل احتكاكات انفعالية أو صدامات لا تحمد عقباها، لهذا يتناول بحثنا الحالي موضوع خطاب الكراهية وتحديات الأمن الانساني. حيث انتشر خطاب الكراهية في الآونة الاخيرة بشكل كبير، خصوصاً بعد الانتشار الواسع لبرامج التواصل الاجتماعي، في ظل الاستخدام السيئ وغياب الرقابة القانونية والمسؤولية الاجتماعية؛ ولذلك من المهم أن نعترف بخطورة "خطاب الكراهية" بكل أنواعه وبأن تأمين الحماية الكافية لحقوق الإنسان يتطلب التصدي للكراهية بكل أشكالها، لأنها تقوض التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة، وترسي الأسس للعنف وتعيق عملية السلام وتهدّد الاستقرار والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية والسلم والأمن المجتمعي، وتثير الفزع والخوف لدى افراد المجتمع، والأهم من هذا يؤدي خطاب الكراهية إلى فقدان ثقة الافراد بالآخرين، مما ينعكس بالسلب على الأمن الانساني للمجتمع.

كلمات مفتاحية: خطاب, الكراهية، الأمن, الإنساني، مخاطر خطاب الكراهية

Abstract:

One of the duties of social and political thought is to break into societal phenomena and issues, no matter how accurate, sensitive, and dangerous they are, and to extract them from the scope of narrow debate and dark rooms into the space of light, before they ferment and aggravate and then explode in the form of emotional frictions or ominous clashes, for this our current research deals with the topic of hate speech and the challenges of human security. Hate speech has recently spread widely, especially after the wide spread of social media programs, in light of the misuse and absence of legal oversight and social responsibility. Therefore, it is important to recognize the seriousness of “hate speech” of all kinds and that ensuring adequate protection of human rights requires addressing hatred in all its forms, because it undermines social cohesion and common values, lays the foundations for violence, obstructs the peace process, threatens stability, sustainable development, human dignity, peace and community security, and incites panic and fear. Among members of society, and more importantly, hate speech leads to individuals losing confidence in others, which negatively affects the human security of society.

Keywords: hate, speech, human, security, the dangers of hate speech

أولاً: موضوع البحث

يعد خطاب الكراهية ظاهرة خطيرة على المجتمع، كونها تهدد الأمن والسلم الاجتماعي من خلال ضرب الامن الانساني في جذوره، وذات تأثير سلبي على عقول أفراد المجتمع وخصوصاً الشباب منهم؛ والمجتمع العراقي من المجتمعات التي أنتشر فيها خطاب الكراهية بأشكال وصور مختلفة؛ من خلال لغة الاقصاء والتهميش والتهديد السائدة في وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية المختلفة، ومن فئات اجتماعية متنوعة بقصد أو دون قصد، لتحقيق أهداف فئوية ضيقة وآنية، على حساب الأمن الإنساني بأنواعه المختلفة الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والشخصي والصحي وغيره، وهذا الخطاب أصبح يهدد أمن الفرد والمجتمع كونه أصبح منبراً لنشر العنف والتحريض على التعصب والكراهية.

والملاحظ لخطاب الكراهية، ومدى تأثيره على الأمن الانساني في المجتمع العراقي تزايده من خلال استخدام ألفاظ وعبارات بين الأفراد خصوصاً الشباب وطلبة الجامعات، وذلك من خلال خطاب الحياة اليومية الذي يحدث بين الأفراد في الفضاء الاجتماعي أو بعض الممارسات، أو من خلال التطورات العلمية والتكنولوجيا وظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد فرصة للبعض لربط المجتمعات عبر الحدود الجغرافية والاجتماعية، ونشر خطابات بدون أي ضوابط وبنسب غير مسبوقة من خلال استخدام أكثر الصور النمطية تطرفاً وأشدها ضرراً ونشرها لإشعال فتيل العنف والكراهية بين أطياف المجتمع المختلفة، وتعد من اكثر التحديات التي برزت في القرن الواحد والعشرين وفرضت على الأفراد ضرورة التكيف من أجل التفاهم والتواصل بطرف مختلفة ولا رقيب عليها، وقد يكون خطاب الكراهية أحد نتاج هذا التطور والتقدم التكنولوجي.

وتسعى هذه الدراسة إلى فهم شامل لخطاب الكراهية يعتمد على التحليل السوسيولوجي؛ اذاً، كيف يمكن فهم خطاب الكراهية وتحديات الأمن الانساني من الناحية السوسيولوجية؟ وهل يمكن أن يسهم علم الاجتماع في تفسير هذا الخطاب؟ يمكن أن نطرح هنا بعض التساؤلات التي نستطيع من خلالها تفسير وتحليل خطاب الكراهية وهي الآتي:

1. كيف يؤثر خطاب الكراهية على الامن الانساني في المجتمع العراقي؟
2. ما أسباب ومظاهر وتداعيات خطاب الكراهية على مكونات المجتمع العراقي؟
3. كيف نستطيع الحد من انتشار خطاب الكراهية؟
4. ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار خطاب الكراهية والحد منه؟
5. ما السياسة الاجتماعية المناسبة للحد من انتشار خطاب الكراهية؟

ثانياً: أهداف البحث

في أي دراسة علمية اجتماعية تكون الأهداف عبارة عن محاولات تبذل للإجابة عن التساؤلات التي تطرح في سياق مشكلة الدراسة، وعلية فإن الدراسة الحالية تهدف إلى تحقيق الآتي:

1. معرفة كيفية تأثير خطاب الكراهية على الأمن الانساني في المجتمع العراقي.
2. بيان أسباب ومظاهر خطاب الكراهية وتداعياتها على المجتمع العراقي.
3. الكشف عن التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي ودورها في نشر خطاب الكراهية.
4. التوصل لسياسة اجتماعية تحد من انتشار خطاب الكراهية.

ثالثاً: أهمية البحث

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث كونه سيكون ذو فائدة اجتماعية كبيره، لأنه سيكشف عن الآثار السلبية التي تحدث بسبب خطاب الكراهية وانعكاسها على المجتمع بشكل عام، مما تسهم في تقديم الحلول والمعالجات من خلال ما تتوصل إلية الدراسة من نتائج واستنتاجات ،ومن ثم تقديم المقترحات اللازمة للحد من انتشار خطاب الكراهية. كذلك تتعلق الدراسة بالجوانب المادية والمعنوية للمجتمع لما لهذين الجانبين من أهمية كبيرة في تكوين البناء الاجتماعي ومسيرة المجتمع وتحقيق رفاهية الإنسان وحرية نشاطاته المختلفة وارتباطاته الاجتماعية، لأن خطاب الكراهية مرتبط بقدرة أفراد المجتمع على التمسك بالأنساق الاجتماعية والثقافية لمجتمعهم، وأن أي خلخلة في هذه الأنساق تؤدي إلى زيادة المشاكل المترتبة على خطاب الكراهية، الذي يهدد الوجود الاجتماعي، والذي من خلاله يتحدد وعي وشعور أي فرد. ونؤكد بصورة عامة كما المحنا أن جل ما يجسد أهمية الدراسة انه يمكن عدها من الدراسات الجديدة التي اهتمت بدراسة خطاب الكراهية في مدينة بغداد، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة يمكن أن تملأ فراغ موجود بالفعل في هذا المجال لتلقي مزيداً من الضوء على هذا الموضوع

رابعاً: مفهومات البحث

1. خطاب الكراهية

الخطاب هو الكثير الخطاب المتصرف في الخطبة وما يكلم به الانسان صاحبه والخطاب الذي ليس فيه إسهاب أو اختصار (مسعود، 1992، صفحة 338)، والكراهية بإنها حالة طبيعية تنتج من عدم قبول جزء من العقل المختص بالمشاعر والأحاسيس في بعض العناصر الداخلة اليه عن طريق الاعصاب الدقيقة وذلك نتيجة إلى تأثير العالم الخارجي على الشخص (الرحامنة، 2018، صفحة 8) خطاب الكراهية هو تعبير يهدف إلى التسبب في إساءة بالغة للجمهور المستهدف والتقليل من شأنه، ويكون في صورة كلام أو كتابة أو أي تعبير آخر مهين حتى إنه يعادل أحد أشكال الضرر (على الرغم من اجتنابه التحريض المباشر على العنف)، وعلى هذا يرى كثير من الناس ضرورة عدم تحصينه من الرقابة على النحو الذي يطبق على التعبيرات الأخرى الأقل إساءة، بعبارة أخرى، يقدم عادة خطاب الكراهية على أنه فئة خاصة لا تستحق حماية حرية الكلام على النحو الذي يتمتع به غيره من الكلام، يمكن إعادة وصف بعض أشكال التجديف بسهولة على أنه خطاب كراهية موجه للمؤمنين، مع أن بعضها لا يتعدى ببساطة كونه قصورا في فهم أو تقدير الرموز التي يعتز بها الآخرون أو يقدسونها, يقصد عادة من خطاب الكراهية الانتشار بين الناس، فجزء من التأثير المرجو منه هو تشجيع الآخرين على التعبير عن آراء مسيئة مماثلة، في هذه الحالة يواجه أي شخص يريد الدفاع عن حرية التعبير الشاملة اختيارا صعباً بين أهمية

الحرية وبين الخسائر الناجمة عن السماح بتعبيرات متطرفة من العنصرية والخوف من المثليين، ربما تهدد كرامة الأفراد وتصل إساءتها لدرجة التدخل في حياتهم اليومية على مستوى كبير (ووربيرتن، 2012، صفحة 56).

خطاب الكراهية وهو الخطاب الذي يؤيد الأعمال العنيفة أو يهدد بارتكابها أو يشجعها لكن بالنسبة للبعض يمتد هذا المفهوم الى عبارات تمهد لجو من الاساءة وعدم التسامح على افتراض أن ذلك قد يشعل فتيل الهجمات التمييزية والعدوانية والعنيفة المنشودة (اغينيو كاكايادون، دانيت كال، تياغو الفي، و غابرييلام، 2015، صفحة 10).

خطاب الكراهية لا يزال يأخذ معناه من التحريض على العنف وصولا إلى التحريض على القتل وعلى الغاء الآخر مروراً بمنظومة كامل الخطابات التي تعتمد التمييز العنصري والتمييز الجندري والنوع الاجتماعي مرورا بكل أشكال التمييز التي عرفتها المجتمعات القديمة والحديثة، وبالتوقف أمام مفهوم التمييز المصاحب عادة لخطاب الكراهية أنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو الجنس أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي واللغة أو الرأي أو القومية أو الطبقة الاجتماعية أو الجنسية أو الملكية أو المولد أو اللون أو أي سبب آخر من شأنه إضعاف أو منع التمتع على قدم المساواة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال من مجالات الحياة العامة (زهرة، 2014، صفحة 63).

2. الأمن الإنساني

جاء في التقرير النهائي للجنة الأمن الإنساني سنة 2003 التي عينت من قبل الأمم المتحدة أن مفهوم الأمن الإنساني يعالج مسألة حماية الحريات المدنية الأساسية، وفي نفس الوقت يعني بحماية الأفراد ضد التهديدات الخطيرة على مصيرهم ومستقبلهم هذا يعني أيضا ضرورة إنشاء نظام يمنح للأفراد أساسيات العيش الكريم ويحقق لهم الرفاه في حده الأدنى، فأمن الإنسان يعني أنواع من الحريات مثل تحرر الفرد من الحاجة ومن الخوف وحرية وصول الإنسان إلى جوهره وهناك تعريف اخر للأمن الأمن يعد كحالة شاملة بحيث يكون الأفراد يعيشون في سلم ومتحررين من الأخطار، ويشاركون بفعالية في تسيير شؤونهم العامة كما يتمتعون بحقوقهم الأساسية ويتمكنون من الوصول إلى الموارد الأساسية ويعيشون في بيئة صحية تحقق لهم الرفاه فأمن الأشخاص وأمن الدولة كلا يعزز الآخر بشكل متبادل (لطالي، بلا سنة، صفحة 176).

ويستند مفهوم الأمن الإنساني على فكرة التمسك بحق الناس في العيش بحرية وكرامة، وحياة خالية من الفقر واليأس، وأن من حق جميع الأفراد التحرر من الخوف والفاقة والعوز، مع تمتع الجميع بفرص متساوية

بالحقوق في تطوير كامل إمكاناتهم وقدراتهم، التحدي الرئيس هو كيفية تفسير وتطبيق هذه الفكرة الواسعة في مجال الممارسة العملية، وتجدر الإشارة أن نسبة كبيرة من المواطنين لا تزال تنظر إلى مفهوم الأمن بمعناه التقليدي الضيق، وأن محاولات الأمم المتحدة إدخال مفهوم الأمن الإنساني بشكل واسع هو محاولة للابتعاد عن المعنى الضيق للمفهوم والذي يركز بشكل أساس على الجوانب الأمنية التقليدية بشأن حماية الناس والدفاع عنهم من التهديدات الخارجية والحفاظ على سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية. وبموجب هذا التطور في المفهوم توسعت حدود التغطية لتشمل مجموعة من العوامل الأخرى التي تهدد الحياة والبقاء والكرامة الانسانية ونوعية الحياة التي يعيشها الأفراد، المفهوم الموسع للأمن الإنساني الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994 يضع التهديدات الأمنية للإنسان تحت سبعة مجموعات رئيسة هي: الامن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الشخصي وأمن المجتمع والأمن السياسي (مصطفى، 2016، صفحة 19، 20).

برزت منذ بداية الفكرة مدرستان للأمن الإنساني وتركز الأولى على الأمن الإنساني بمفهومة الأوسع وتشمل سياسات الأمن والتنمية والصحة والبيئة والسلام وحقوق الإنسان ويحاول أنصار هذه المدرسة إثبات أن الفقر والجوع والأمراض والنتائج التي تنتج عن الكوارث الطبيعية هي بمنزلة تهديد لأمن الأفراد يوازي تهديد العنف المسلح اما المدرسة الأخرى فهي ذات مفهوم أضيق للأمن الإنساني ،حيث تركز على الأخطار العنيفة التي تهدد الأفراد كالصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان وتداعياتها على صعيد العنف السياسي والمعاملة التعسفية واستخدام الألغام الأرضية والعنف الجنسي والتهجير الداخلي والاتجار بالبشر (برولهارت و بروبست، 2009، صفحة 6).

أولاً: العوامل والأسباب المؤدية إلى خطاب الكراهية

1. الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

يشكل خطاب الكراهية أعلى درجات التأثير وتغيير الاتجاهات والميول بالتراكم، كما أن مثير الخطاب ونوعه يشكل أيضاً بناء صورة نمطية تؤصل وتنشط الأحكام الجاهزة على الأشخاص أو الأقليات أو الدول أو المجتمعات بحسب ما يملك زمام التسويق لذلك تبقى من هذا البحر من المعلومات الإخبارية، ويقول كارل دونيش وريتشارد ميرن في دراستهما عن تأثير الأحداث على الصور الوطنية والعالمية. أن القائمين على المعلومات العامة هم الذين يجرون هذا التغيير، وهؤلاء هم النخب الحاكمة في وسائل الإعلام، والذين نسميهم قادة الرأي فهؤلاء هم الذين يختارون من بحر المعلومات الواردة ما يناسب يتحدد خطاب الكراهية عبر الاعلام من خلال تكوين صورة متخيلة تشكل عدوا أو اهتماماتهم ويخفون ما لا يريدون توزيعه ونشره مهددا أو قلقا للمتلقي ثم تتحول مع الضغط الاعلامي إلى صورة نمطية بناء على تراكم سيل من الأوصاف والكلمات والصور التي تتصاعد

لتصبح حكماً بالعدو أو المهدد أو المراد ازالته (عمران، ٢٠١٩، صفحة 53، 54)، إن توجيه وسائل الإعلام للمعلومات هي إحدى أهم الطرق المؤثرة على تكوين الصور لدى أمة عن أمة أخرى، فهذا التأثير مهم لنا، عندما نعلم أنه تكتب كل يوم في العالم أكثر من مليون كلمة إعلامية لا يستلم منها القارئ أكثر من نصف في المائة، وأما ما ان كثافة انتشار واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت على اكتساب معاني ومعتقدات وتصورات جديدة حول العالم الذي تقدمه، وقد تكون مختلفة عن العالم الواقعي، حيث اتاحت وسائل التواصل الاجتماعي تلاقي أصحاب الفكر المتعصب والمتطرفين عبر المسافات وبأسماء وهمية، وسهلت عملية التواصل فيما بينهم بمبالغ زهيدة، وذلك بهدف الحشد والتجنيد لبث الكراهية تجاه فئات ومجموعات معينة ويجد الأشخاص المتطرفون والمتعصبون والذين يودون نشر خطاب الكراهية (الخصاونة و العتوم، 2021، صفحة 304، 305).

بث رسائل ازدراء وتحقير في وسائل التواصل الاجتماعي العديد من السبل منها التعليق في مواقع الاخبار، وعادة ما تكون تعليقات لا علاقة لها بالخبر نفسة حتى بدأت العديد من الصحف فرض الرقابة المسبقة على التعليقات، وقامت صحف اخرى ومنها صحف في الولايات المتحدة بإلغاء تلك الخاصية بسبب الكراهية المنشورة وفي الكثير من الأماكن في العالم هناك خطاب كراهية يعصف بشبكات التواصل الاجتماعي لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو طائفية أو غيرها من أنماط الانتماءات، وأصحاب هذه المشاعر الذين كانوا يعبرون عنها على استحياء في غرف مغلقة، وجدوا في هذه الشبكات فضاء عاماً ينشرون من خلاله خطاب كراهيتهم ليصل إلى الآلاف وأحياناً، مما يضاعف أثره ويعظم ضرره: (عمران، ٢٠١٩، صفحة 54)، إن وسائل الاتصال الجماهيرية تحدث اثاراً كبيرة على إدراك الناس للعالم الخارجي المحيط بهم، وخاصة هؤلاء الذين يتعرضون لتلك الرسائل لفترات طويلة ومنتظمة، وبالتالي فإن الصورة الذهنية التي تسود لدى جماعة ما تكون ناتجة عن تكرارات تعرض افراد هذه الجماعة لأنواع خاصة من الرسائل الجماهيرية، وأن كثافة الاستخدام المواقع التواصل الاجتماعي تساعد في اكتساب معاني ومعتقدات وتصورات جديدة حول العالم الذي تقدمه، قد تكون مختلفة عن العالم الواقعي، ويكون تأثير الاستخدام الكثيف لمواقع التواصل الاجتماعي على مستويات ثلاثة: مستوى التأثير المعرفي وهنا يتعلم الفرد الكثير من المعارف والمعلومات عن الموضوعات والقضايا والأحداث والأشخاص في بيئته المحيطة به (المجتمع) مما يساعد في تكوين تصور معرفي عن البيئة المحيطة به، ويحدث التأثير إذا كانت اهتمامات الفرد تمثل دافعاً رئيساً للتعرض والمستوى الثاني التأثير على المواقف والاتجاهات ويكون مبني على أسس معرفية سابقة تساعده على تشكيل الموقف والاتجاه وان ما يؤثر هو طبيعة المضمون والشخص والوسيلة فضلاً عن النضج المعرفي لدى الجمهور ووقت وأسلوب عرض المادة، أما المستوى الثالث هو التأثير على السلوك يعد الهدف النهائي من الرسالة الاتصالية وينتج التغيير في السلوك نتيجة للتعرض لوسائل الإعلام

ومضامينها مما يحدث تأثير معرفي لدى الأفراد اتجاه الموضوعات المتعرض لها وتغير في المواقف والاتجاهات (الربيعي، بلا سنة، صفحة 8، 9).

2. قصور التشريعات القانونية

لا يوجد التعريف المقبول عالمياً لخطاب الكراهية. فالتعبير يتضمن حزمة مختلفة ومتنوعة من رسائل الكراهية، تتراوح بين الملاحظات والتعليقات المسيئة والمهينة والتنميطية السلبية، وخطاب التخويف والاستفزاز المحرض على العنف ضد أفراد بعينهم أو جماعات معينة. والأعم، لا يعد غير قانوني سوى الشكل الفظيع لخطاب الكراهية، وهو الذى يشكل تحريضاً على التمييز والعداء والعنف. ويجب فهم النماذج الثقافية ومراعاتها عند تحديد ما إذا كانت تعليقات أو صور معينة تبلور خطاب كراهية أو تحريضاً أو تشهيراً، وتحظى الدول بجزء من التقدير في وضع القيود والحدود ولكن ينبغي تحقيق نوعاً من التوازن لا يتسبب دون داع في الحد من حقوق الأفراد ولا في تعريضهم للخطر ومن أجل سن قوانين وتدابير احترازية متسقة تلك وفعالة لحظر التحريض على الكراهية والمعاقبة عليه، ينبغي عدم خلط خطاب الكراهية بأنواع أخرى من الخطابات المتسمة بالإثارة أو الحقد أو الإساءة. ويمكن للآثار المقصودة أو الفعلية للخطاب أن تكون مؤشراً مفيداً لتمييز التحريض على الكراهية عن غيره من فئات خطاب الكراهية ففي حالة التحريض على الكراهية، يسعى المتكلم إلى إثارة رد فعل من الجمهور، وتحديداً للتأثير عليه حتى يتبنى الآراء المعرب عنها صراحة أو ضمناً الخطاب ويكون له رد فعل ضد الفئة المستهدفة (الضحية، سواء أكان بالعداء أو التمييز في أو العنف إن عدم شمول الأنظمة القانونية لتعريفات واضحة بشأن محتوى وعناصر حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، التي تشكل تحريضاً على الكراهية يمكن أن يؤدي إلى تطبيق سيئ للقانون، بما في ذلك استخدام القوانين المناهضة لخطاب الكراهية لاضطهاد واسكات الأصوات المنتقدة أو المعارضة (عبدالله، 2019، صفحة 259، 260).

3. المحاصصة الطائفية والسياسية

أعاقت المحاصصة الطائفية عملية بناء الدولة ورسخت الطائفية، كما أن الحكومة العراقية لم تقم بأية محولات للتغلب على الطائفية السياسية وبناء هوية وطنية جامعة بل العكس؛ لأنّ سياسات حكومية عدة لم تؤد إلا إلى مزيد من الانقسامات الطائفية، فهيمنت فكرة التمثيل الطائفي – التنافس على السلطة والموارد – بدلاً من تمثيل المواطنين، فنشأت صراعات حول مكانة الطائفة وحجمها وقوتها وهكذا أصبحت الطائفية وسيلة توظفها الأحزاب والحركات السياسية والمكانة للطائفة عنا التي تسعى إلى تكوين جمهور ناخبين وكسب الدعم الشعبي لاسيما فترة الانتخابات عندما يتبنى المرشحون خطاباً طائفياً ما أن الديمقراطية التوافقية هي مظهر آخر للطائفية

السياسية، وتشكل معوقاً أمام تحقيق فاعلية النظام السياسي، وخلقت تحديات عدة داخل بنية المجتمع تمثلت بالاندماج، وفي بنية النظام السياسي تمثلت بالمواطنة، والديمقراطية التوافقية ليست نظرية ناجعة لتحقيق الاستقرار؛ لأنها تتضمن مساوئاً – تختلف من دولة لأخرى تتمثل بأنها ليست ديمقراطية حقيقية؛ فالمعارضة ضعيفة أو غائبة أصلاً، كما أنها ليس لديها القدرة على تشكيل حكومة مستقرة وفاعلة فهي حكومة ائتلاف، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار سياسي، لهذا تنتقد الديمقراطية التوافقية وإن النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي هو نظام سياسي ذات طابع طائفي قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية وعلى الديمقراطية التوافقية التي تتضمن الطائفية السياسية بطريقة أو بأخرى، ولهذا لا يمكن فصل العملية السياسية عن الطائفية؛ لأنّ العملية السياسية تمارس من الأحزاب والحركات السياسية العراقية على أسس طائفية، وهذا مما تسبب في فشل الديمقراطية؛ فلا يمكن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق دون القضاء على الطائفية السياسية والديمقراطية (حامد، 2020، صفحة 154، 155، 157).

المحاصصة الطائفية تقوم على أساس توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة على أساس نسبة الطائفة العددية إلى المكون الطائفي العام، ونظام المحاصصة وفقاً لهذا المعنى نظام شاذ بين الأنظمة السياسية المقارنة، حيث يندر اللجوء إليه في المجتمعات الصحية، لما يترتب عليه من آثار سلبية مدمرة على الدولة والمجتمع، ذلك أن المحاصصة وليدة النظرة الطائفية الضيقة والتعصب الأعمى وعنوانهما المنمق، وبينهما تنمو وتطفو على السطح مسببة تدميراً شاملاً للبنية الاجتماعية بكل عناصرها ومكوناتها وتخلف وراها مجتمعاً بائساً لا ينفك غارقاً في محاورات وجدل عقيم لا ينتهي متسببة في المزيد من الضحايا (الجحيشي، 2012، صفحة 141).

ويغدو القتل إحدى أهل الوسائل لنيل المنصب وإزاحة الخصوم في كل مرافق الدولة، ولا شك أن الأمور ستتعقد أكثر إذا كان المطلوب من نظام المحاصصة أن يجمع بين عدة أنواع للمحاصصة، كالمحاصصة السياسية والمحاصصة القومية، فضلاً عن المحاصصة الطائفية، لقد عمل الاحتلال على تنمية النزعة الطائفية العنيفة عبر سلسلة من الإجراءات العملية على أرض العراق، إذ وجدت لها قبولاً واسعاً من الأحزاب والتنظيمات الطائفية والعناصر المدفوعة بمصالحها الخاصة، وإن الحديث عن المحاصصة والإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعاش حاليا في العراق كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي، أما ما ساد المجتمع العراقي في أثناء حكم ما قبل 2003، فهو نوع من الارتباك لأن طبيعة النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتماعية والسياسية، وأن العنف الذي مورس لم يكن بفعل طائفي خالص، بل بدوافع إجرامية في الغالب كان دافعها الفزع من ضياع السلطة، وليس من الغريب على العراقي أن تختلط عليه الأوراق، فلا يستطيع الفرز بين

المسألتين، فالفكر العراقي الاجتماعي والسياسي يتميز بظاهرة التعميم وتوسيع رقعة الفعل ليشمل مجموعه من الناس، وقد يصدر التعميم في بعض الأحيان بشكل عشوائي، وفي حين آخر بشكل عرضي، فالمجموع يأخذ بجريرة فعل فرد، ويحسب على جميع أبناء المجموعة. واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض المحاصصة والانتقاء الطائفي، بمعنى علو المكانة للطائفة، والعشيرة، إذ يجلب المسئول أقاربه، ويبعد أو يقصي الآخرين، لقد خرجت صبغة مجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي مدروس من قبل ا لدوائر المسئولة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك تصوراً واقعيًّا عن التكوين الاجتماعي والديني للمجتمع العراقي (الجحيشي، 2012، صفحة 141).

4. التمييز العنصري للأقليات:

تعرب المقررة الخاصة عن القلق البالغ للعدد المرتفع من الشكاوى التي تصلها بسبب رسائل بث الكراهية وأعمال التحريض عليها التي تغذي التوترات وكثيراً ما تؤدي إلى ارتكاب جرائم بدافع الكراهية، وفي تقريرها لعام 2014 إلى الجمعية العامة ركزت المقررة الخاصة على العنف وجرائم الفظائع ضد الأقليات وأوردت قائمة بحالات الهجمات على الأقليات التي وجهت انتباه الدول الأعضاء إليها سواء من خلال البلاغات (رسائل الادعاء أو رسائل الإجراءات العاجلة) أو النشرات الصحفية العلنية، وتعتقد المقررة الخاصة أن من الضروري بذل المزيد من الجهد من أجل رصد خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية وعلى العنف والتصدي لذلك في الوقت المناسب من أجل منع التوترات وأعمال العنف التي من شأنها الإضرار بالنسيج المجتمعي بأسره وبوحدة المجتمعات واستقرارها. فالتساهل والتراخي يعززان من إخضاع الأقليات المستهدفة مما يجعلها أكثر عرضة للهجمات، بل ويؤثران أيضاً على السكان من الأغلبية مع احتمال زيادة عدم اكتراثهم بمختلف مظاهر تلك الكراهية، ومع أن رسائل الكراهية لا تسفر كلها عن ارتكاب جرائم فعلاً بدافع الكراهية، فإنّ تلك الجرائم قلما تحدث من دون حالة مسبقة من وصم الفئات المستهدفة ونزع الطابع الإنساني عنها وحوادث التحريض على الكراهية التي يغذيها التحيز الديني أو العنصري وقليلة هي البلدان التي تجمع البيانات عن الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وعن أسبابها وضحاياها بما يمكن صناع السياسات من تحسين حماية الفئات السكانية المعرضة للخطر وفي عام 2013، سجل برنامج الإبلاغ الموحد عن الجرائم التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي بالولايات المتحدة حوالي 6000 حادث من حوادث الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية 48.5% ذات دوافع عنصرية 66% ضد السود، 21% ضد البيض، 5% ضد الآسيويين، 4% ضد هنود أمريكا أو سكان الأسكا الأصليين)؛ و17% بدافع التحيز الديني 59% معاد للسامية، 14% معاد للإسلام، 6% معاد للكاثوليكية)؛ و 11.1% بدافع التحيز الإثني 53% تحيز ضد ذوي الأصول الإسبانية أو اللاتينية). 28- وفي أوروبا، أجرت وكالة الحقوق الأساسية في عام 2008، دراسة

استقصائية لردود من 23500 مستجيب من الأقليات الإثنية وجماعات المهاجرين لتقييم عدد من وقع منهم ضحية لاعتداءات أو تهديدات أو مضايقات خطيرة ذات دوافع يُعتقد أنها عنصرية. وخلصت تلك الدراسة إلى أن ما بين 16 و 32% من الروما، وما بين 19 و32% من الأشخاص ذوي الأصول الأفريقية أبلغوا عن وقوعهم ضحية للتمييز العنصري السامية وتعد المقررة الخاصة أن العديد من الحوادث يمكن منعها فعله بالتصدي الملائم في الوقت المناسب لرسائل الكراهية، بطرق منها تحسين تمثيل الأقليات وإدماجها في منابر التواصل العادية ولا يخلو أي بلد أو مجتمع من الكراهية، وعادة ما يكون المنتمون إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية هم المستهدفون منها.

ويمكن لوسائل الكراهية أن تجد أرضاً خصبة ذات مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أوسع نطاقاً أو انقسامات في المجتمع. وغالباً ما تكمن الأسباب الجذرية للكراهية في اختلافات أثنية أو دينية صرفة وعادة ما تنبع الكراهية من عيوب مجتمعية أوسع نطاقاً، من بينها انعدام إمكانية الحصول على الموارد أو عدم العدالة في توفيرها؛ والتحيز السياسي؛ والفساد وأوجه النقص في الحكم الرشيد والجامع؛ ووجود تحيز ومحاباة بشكل حقيقي أو متصور بسبب الإثنيات أو الأديان مما يزيد من انعدام الثقة والشكوك والغضب. ومن المستنتج أنه عندما يسود الحكم الجامع والمساواة وحقوق الإنسان، وعندما تضع المجتمعات ثقتها في قياداتها، نجد قدراً أقل من التصدع في المجتمع ومن الشواغل بشأن حقوق الأقليات ويجب أن تكون الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في حالة يقظة لتلقي إشارات الإنذار المتعلقة بالكراهية والعنف في وقت أبكر بكثير عندما تلفظ أولى كلمات خطاب الكراهية؛ أو عندما تبدأ وسائط الإعلام في الترويج لتصورات نمطية سلبية؛ أو بمجرد حدوث جو من عدم الارتياح والعداوة عندما تعمل الأقليات حقها في ممارسة شعائرها الدينية بحرية وانفتاح أو تستخدم لغتها أو تؤكد على حقها في أن يكون لها صوت مسموع في الحياة السياسية والقرارات التي تؤثر عليها ولا تزال العديد من الدول تفتقر إلى قوانين محلية لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية، وحتى مع وجودها، غالباً ما يتسم تنفيذ القانون بالضعف وتقل القضايا المعروضة على المحاكم. ويجب على الدول ألا تفترض بسرعة وسهولة أن الأقليات تشعر بالأمان بسبب الدساتير والقوانين التي تنظم حقوق الاقليات على الورق فمن الضروري أن تجد الدول سبلاً لفهم مشاعر وشواغل الأقليات وان يوجد ما يلزم من الاهتمام المؤسسي لقضايا الأقليات والهيئات والعمليات التشاورية (ريتا إيجاك، 2014، صفحة 7).

5. الاستبعاد الاجتماعي

يستخدم مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي باعتباره محصلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع، تترابط وتتنوع فيه الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد

وجماعات داخل المجتمع، طبقاً لاعتبارات الاستبعاد الاجتماعي ومخاطرة على المجتمع تقررها وتُفعّلها المنظومة، وتعيد إنتاجها بصور مختلفة. ففي نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، قد يُحرم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية فـ الاستبعاد الاجتماعي» يقصد به حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كل المستويات: كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي صوره من المشكلات ويعرف «الاستبعاد الاجتماعي في أبسط بأنه إبعاد لبعض فئات المجتمع، وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فـ «الاستبعاد الاجتماعي هو عدم الحصول على الموارد وانعدام القدرة على الاستفادة منها، والحرمان من الحقوق والفرص التي تعزّز الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها .[n.d.] (McDowell [et al].], وترى صوفي بسيس (Sophie Bessis) أن مصطلح الاستبعاد الاجتماعي» تعريفياً هو الحرمان من الموارد والحقوق، فضلا عن أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية، وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يستوعب الكلّ بلا استثناء. وعلى هذا، فإن «الاستبعاد الاجتماعي» هو الذي يفرّق بين البشر فكلنا ندور في حلقة الاستبعاد الاجتماعي» المفرغة، ويبدو أن الفكاك من هذه الحلقة هو أمر شبه مستحيل على الأقل في زماننا هذا. وترى صوفي بسيس أيضاً أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعني بالضرورة نقص المال، أي الفقر، رغم أن المال والدخل هو عامل أساسي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله، بل هو مجموعة والمعوقات التي تتراكم، والتي تفرز شخصاً غير مندمج في مجتمعه (1995 وقد أشار أنتوني غدنز إلى أن أغلب الباحثين المحدثين اليوم يستخدمون مصطلح «الإقصاء الاجتماعي»، بدلاً من مفهوم «الطبقة المسحوقة». كما أشار إلى أن علماء الاجتماع هم أول من وضعوا معالم هذا المفهوم، غير أن السياسيين هم الذين يستخدمون هذا المصطلح أكثر من غيرهم في الآونة الأخيرة للإشارة إلى أحد المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة، ويدل هذا المفهوم على السبل التي تسدّ فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة (غدنز وذهب غدنز إلى أن هناك شكلين من اشكال الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة الشكل الأول هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع، والمعزولين عن التيا الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع. أما الشكل الثاني فهو الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحياناً من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية، في ما يطلق عليه ثورة جماعات الصفوة»، وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة في المجتمع الكبير. ويرى آخرون أن الاستبعاد الاجتماعي» هو عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، إذ إنه ينطوي على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الناس في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، إذ إنه يؤثر في كل من نوعية حياة الأفراد، والإنصاف والتماسك في المجتمع

ككلّ وقد وصف بوركهارت (Burchardt) الاستبعاد الاجتماعي بأنه عدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية الأساسية، ويتضمن أربعة أبعاد هي عدم الاستهلاك (التمكن من شراء السلع والخدمات، وامتلاك مسكن وحيازة نظام توفير امتلاك مدخرات، ومخصصات المعاش.... إلخ)؛ وعدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية (إتاحة فرص العمل، ومستوى الدخل والتعليم والتدريب والخدمات العامة...)؛ وعدم المشاركة السياسية من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على المستويين المحلي والوطني؛ وعدم التفاعل الاجتماعي – التكامل الأسري والحماية والتضامن والتكامل على مستوى المجتمع المحلي، وقد أوضحت صوفي بسيس أن هناك ثلاثة أبعاد للاستبعاد أولاً البعد الاقتصادي، وهو ينتج مباشرة من الفقر مثل الاستبعاد عن العمل والحرمان بالتالي من دخل منتظم. وثانيا البعد الاجتماعي، ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى التمزّق في النسيج الاجتماعي والتضامن وثالثا البعد السياسي، ويتعلق بوضع بعض الفئات من السكان، مثل النساء، والمجموعات العرقية والدينية – المحرومون من كل أو جزء من نظمها السياسية – والأقليات أو المهاجرين وحقوق الإنسان. وتعتقد بسيس أن من أسباب الاستبعاد الاجتماعي في العصر الحديث تقديم تعليم رديء للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وقصر التعليم الجيد على جماعة محدّدة في المجتمع (Bessis, 1995). وتتسم أسباب الاستبعاد الاجتماعي بأن لها أبعاداً معقدة ومتعددة، الأمر الذي يخلق العديد من المشكلات العميقة، والتي تكون ذات أثر طويل المدى في الفرد والمجتمع، وفي الاقتصاد، وقد يمتد هذا التأثير من جيل الى جيل ولـ «الاستبعاد الاجتماعي سمات عديدة تتحدّد السمة الأولى بشكل الاتصال (Relationality)، ويشير إلى العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، أو التباعد بينهما، وكذلك المشاركة المجتمعية غير المتكافئة: وتتحدّد السمة الثانية بالدينامية (Dynamicity)، والتراكمية (Cumulativity)، إذ يتسم الاستبعاد الاجتماعي بالعمليات التراكمية والتطورية التي يتم فيها تشكيل الخبرات الحالية نتيجة الخبرات الماضية، والتي تؤثر بالتالي في الخبرات والظروف الحياتية المستقبلية. وتتحدّد السمة الثالثة بالنسبية (Relativity)، إذ يقاس «الاستبعاد الاجتماعي في ضوء المعايير المجتمعية التي تميز مجتمعاً من الآخر، ومن ثم فعند قياسه يختلف التقييم في الزمان، وكذلك المكان، أي أن الحكم ليس مطلقاً. أما السمة الرابعة، فهي تعدد الأبعاد (Multi-dimensionality)، حيث يتحدّد «الاستبعاد الاجتماعي بأبعاد عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية والجغرافية، وكذلك يتحدّد بالمواطنة والسمة الخامسة هي القوة (Agency)، فالاستبعاد الاجتماعي يعبّر عن إرادة أصحاب القوة القادرين على السيطرة، وعلى اتخاذ القرار وتنفيذه (الديب و محمد، 2015، صفحة 211، 212).

ثانياً: مخاطر خطاب الكراهية

1. تهديد التعايش السلمي

مما لاشك فيه أن التعايش السلمي في أي بيئة اجتماعية يعتمد على قاعدة الاعتراف المتبادل بحق الوجودية للأفراد؛ ومن ثم حقهم في الاختلاف بما يتضمنه ذلك من ملكيتهم لثقافتهم وحقهم في السعي لتطويرها والحفاظ عليها، والحق في التخاطب بلغتهم التي اختاروها، وحقهم في السعي لنشرها ودعوة الآخرين للتعامل بها مع الاحترام المتبادل للعقائد الدينية، والسعي لنشرها من دون المساس بحقوق الآخرين المختلفين في الثقافة والدين واللغة عبر الانترنت، ويقول (كيفن) ل نادال) "بأن الخطاب البغيض تجاه المسلمين يمنح الناس الإذن بالتمييز ضدهم، سواء بشكل علني أو خفى"، وإذ تستدعى فكرة القبول بمبدأ التعدد، والإقرار بالديمقراطية بوصفها حقاً للجميع حيث يعد الإقرار بالتعدد نفسه شرطاً لإقرار مبدأ التعايش السلمي بين جميع المختلفين فضلاً عن ذلك الإقرار بضرورة الحل السلمى للمنازعات عبر وسائل حضارية بعيدا عن العنف كما أن الاتفاق على إحلال الحوار بدلاً عن الصراع يعد محفزا لاستمرارية التعايش السلمي بين المكونات المختلفة وكل ذلك للمتأمل لن يتأتى إلا بوجود بيئة ديمقراطية كمسرح للتعايش السلمي وذلك لضمان التفاعل الطبيعي بين تلك المختلفة.

الحقيق بالحق لا يوجد – على الإطلاق – مجتمعاً مثالياً، ومن ثم لا يخلو أي بلد أو مجتمع من الكراهية وخطاب الكراهية، المستهدفون منها عادة ما يكون المنتمون إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية. ولكن ما هي أسباب تلك الكراهية وكيف تتطور من فكرة أو وجهة نظر إلى الانتشار في مجتمع بأسره أو أن تسفر عن أعمال عنف؟ إنّ هذا سؤال جوهري، ويجب أن نطور إجابتنا إذا أردنا أن نواجه الكراهية وخطاب الكراهية بكل أشكاله على نحو فعال، ما لا شك فيه، أن خطاب الكراهية عادة ما يشكله ويغذيه ويبقيه ويوجهه أشخاص بعينهم أو جماعات معينة ضد أشخاص، وجماعات أخرى مختلفة الأغلبية السائدة في الإثنية أو اللغة أو الدين، وكثيرا ما يكون ذلك لأسباب سياسية أو نظرا لتمييز راسخ طالٍ أمده. ويمكن لرسائل خطاب الكراهية أن تجد أرضاً خصبة ذات مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أوسع نطاقاً أو انقسامات في المجتمع. وغالباً ما تكمن الأسباب الجذرية للكراهية في اختلافات إثنية أو دينية بحتة تحس الجمهور للعنف اللفظي، وتزيد من التحيز (وإسكات أصوات الاعتراض والجدير بلفت الانتباه، ينبغي أن تكون الحكومات والمجتمع المدني)، والمجتمع الدولي في حالة يقظة لتلقي إشارات الإنذار المتعلقة بخطاب الكراهية والعنف في: وقت مبكر بكثير عندما تلفظ أولى كلمات خطاب الكراهية؛ أو عندما تبدأ وسائط الإعلام في الترويج لتصورات نمطية سلبية؛ أو بمجرد حدوث جو من عدم الارتياح والعداوة عندما تعمل الأقليات في تفعيل حقها في ممارسة طقوسها الدينية بحرية وانفتاح أو تستخدم لغتها أو تؤكد على حقها في أن يكون لها صوت مسموع في الحياة السياسية والقرارات التي تؤثر عليها ومازالت العديد من الدول تفتقر إلى قوانين وطنية لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية، وحتى وجود تلك القوانين غالبا ما يتصف إنفاذ القانون بالضعف وتقل القضايا المعروضة على المحاكم. وينبغي على الدول ألا تفترض بسهولة أن الأقليات تشعر بالأمان بسبب الدساتير والقوانين التي تنظم حقوق الأقليات على الورق. فمن الأهمية بمكان أن تجد الدول

طرقا لفهم مشاعر وشواغل الأقليات، وأن يوجد ما يلزم من الاهتمام المؤسسي لقضايا الأقليات والهيئات والعمليات التشاورية. ثانيا– خطاب الكراهية يقوض مبدأ التعايش السلمي بادئ ذي بدء، نشير إلى أنه في جميع أنحاء العالم، نشهد موجة مقلقة وجد خطيرة من خطاب الكراهية ومن كره الأجانب والعنصرية والتعصب – بما في ذلك تصاعد معاداة السامية والكراهية المعادية للمسلمين واضطهاد المسيحيين. يتم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أشكال التواصل كمنصات للتعصب. وما لاشك فيه، يعد خطاب الكراهية والفتن من أكبر المخاطر على السلم الاجتماعي ويسبب الانقسام داخل المجتمع ويصل إلى حد الاقتتال بين أبنائه.

شكّلت انعكاسات السياسة والاقتصاد على التعايش في العراق أثراً كبيراً لا يمكن تجاوزه، بيد أن هذا الأثر امتد ليشمل الجوانب والمستويات الاجتماعية والدينية، فقد انعكس خطاب الكراهية اجتماعيا على تعايش امتد وتراكم عبر قرون، لا بل الآلاف السنين بعمر الحضارات العراقية القديمة، وظهر ذلك بعدة صور: أولى هذه الصور هي التهجير، وهو نتيجة أساسية لخطاب يحمل الكره والحقد ويعامل الطرف الثاني بالدونية، وهو ليس وليد مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، فسياسات التغيير الديمغرافي ووجود الأقليات من أبرز المشكلات التي واجهت الدولة العراقية عند الاستقلال، المسيحيون في ثلاثينات القرن الماضي إلى مشكلة اليهود في الاربعينات، إلى ترحيل الفيليون في السبعينات وترحيل الكورد في الثمانينات، وكذلك الحال مع الشيعة والسنة، بيد أن الأمر استفحل بعد ٢٠٠٣، إذ أصبح التهجير مترافقا مع قتل الهوية وأضحت نتيجة لذلك ترتستم حواجز اجتماعية بين المكونات، وانتهت بتهجير على المستويين الداخلي والخارجي بأرقام شكلت مثار قلق حتى على مستوى المجتمع الدولي، إذ شكل التهجير الداخلي نحو مناطق تستطيع المكونات توفير الحماية الذاتية لها وذلك مبني على أساس هوياتها الفرعية علاوة على الهجرة الى الخارج ونحو دول الجوار فمن مشكلة بالذات، وكانت نتيجة استفحال وتزايد الجماعات الاصولية الارهابية، وهشاشة الوضع الأمني وزيادة حدة التوتر بين المكونات الاجتماعية، لاسيما بعد تفجير المراقد المقدسة في سامراء شباط ٢٠٠٦. وشكلت كذلك مرحلة احتلال داعش موجات تهجير ونزوح كبير جداً من مناطق التي كانت تحت سيطرتهم من المكونات الاجتماعية المختلفة الصورة الثانية هي السبي وانتهاك الحرمات وأخذ النساء كدية بالفصل العشائري، إذ يشكل ابرز جرم لداعش ودليل على مخالفته كل القواعد الدينية والإنسانية هو قيامه بسبي الأيزيديات بفعل ما يحمله من خطاب كراهية، وفتاوى التكفير والسبي الخاضعة لظرفها وزمانها التاريخي، ذلك الخطاب ترك أثرا سلبيا وفجوة كبيرة بين المكونات المتعايشة في تلك المناطق، إذ لم يكتف داعش بطرد وتهجير سكان تلك المناطق بل وسبي نسائهم وسرقة ممتلكاتهم تنظيم داعش الإرهابي الذي خطف وفقا لإحصاءات مكتب شؤون المخطوفين أكثر من ستة الآف وأربعمائة شخص اكثر من نصفهم من النساء كما كتب عن ذلك الناشط الايزيدي خضر دوملي، (أؤكد هنا مجددا أنهن – أنهم مخطوفات مخطوفين وليسوا أسيرات ولا أسرى، لأنهم لم يكونوا يحاربون بل تم خطفهم لغرض سبيهم وبيعم واستعبادهم وفقا لما خطط له داعش)، الذي

كان قد أعد خطة منظمة في كيفية التعامل مع الموضوع، ووضع الآليات المحددة لغرض تنظيم سبي النساء، وبث في الكثير من وسائل الإعلام القريبة من التنظيم أو التي بثها التنظيم نفسه على صفحات المواقع الإلكترونية، كيف بدؤا بعمليات النّساء والمتاجرة بهن كأية سلعة أخرى (حمدو، بلا سنة، الصفحات 646-647).

2. التهجير القسري والنزوح

أصبحت المداهمات التي يقوم بها جيش الاحتلال، وانتشار المليشيات المسلحة في الشوارع والأزقة مظهرا من مظاهر الحياة اليومية، حيث واجه العراقيون خيار الموت أو الخضوع لعمليات التهجير، التي تمارس بشكل واسع على أساس عرقي أو طائفي، حيث اضطر المواطنون وأبناؤهم للهجرة من أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى ذات أغلبية من العرق أو الطائفة التي ينتمون إليها، تاركين المناطق التي تربوا فيها هم وأسلافهم لأغلبيات أخرى، وقد أدت هذه الأوضاع إلى نزوح عدد كبير من التلاميذ إلى مناطق أخرى لا تتوفر فيها المدارس الكافية لاستيعابهم، كما أن أكثرهم لم يكن قادراً على الانتظام في الدوام الرسمي بسبب عدم وجود منازل الأولى ربما كان التهجير، أو الفرز الطائفي من أخطر الظواهر التي ترتبت على عملية الاقتتال بين الطوائف والتي يرى البعض أنها تخدم في النهاية مخطط تقسيم البلاد إلى كيانات طائفية، والتي ظهرت بقوة بعد تفجيرات سامراء، وهي الظاهرة التي تعني إجبار أو اضطرار أتباع طائفة معينة إلى ترك المناطق التي بها أغلبية من أتباع الطائفة الأخرى، خشية التعرض للقتل أو الأذى من جانبهم، ونتيجة لذلك لجأت كثير من الأسر السنية إلى الهجرة من المناطق التي بها أكثرية شيعية، ونفس الشيء بالنسبة للأسر الشيعية التي تقطن مناطق بها أغلبية سنية ومنذ بداية ٢٠٠٦، وبينما كانت العمليات العسكرية المستمرة تدفع الناس إلى هجر مناطقهم، أصبح القتل، أو العنف الطائفي سبباً رئيسيًّا للنزوح، خصوصاً في بغداد. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن العنف الطائفي أدى إلى نزوح ما لا يقل عن ٧٣٠,٠٠٠ شخص بعد الهجمات على مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام في سامراء بين شباط/فبراير ٢٠٠٦، وآذار/مارس ويعد معظم العراقيين مهددين بسبب انتمائهم الديني أو معتقدهم، وقد هاجمت المليشيات الطائفية والمجموعات المسلحة الجوامع، والأسواق، والقرى، كما يزداد استهداف الأحياء المختلطة بشكل كبير تؤويهم، أو لأنهم أجبروا على ترك كل ما يمتلكون والخروج بحياتهم من مناطق سكناهم, وقد ترتب على حالة الذعر التي تسيطر على الشارع في بغداد وبعض المحافظات، أعمال العنف الطائفي، حراك سكاني كبير من المناطق التي اعتقد الناس أنها تشكل بؤراً للخطر إلى مناطق بدت لهم أقل خطراً أو أكثر أمناً. لقد واجه اللاجئون الفلسطينيون في العراق ظروفا صعبة جدًّا، وهم يتعرضون للتهديد والهجمات باستمرار، وقد أعلنت مصادر إعلامية فلسطينية في بداية عام ٢٠٠٧، أنّه حدّث أكثر من ٦٥٥ هجوماً ضد

الفلسطينيين، وقتل ما لا يقل عن ١٨٦ شخصاً، ويعيش الفلسطينيون المقيمون في بغداد في حالة خوف وتهديد دائم على حياتهم (الجحيشي، 2012، صفحة 148، 149).

ثالثاً: سبل مواجهة خطاب الخطاب الكراهية

1. الأسرة والتنشئة الاجتماعية

التحديات الأسرية في التنشئة الدينية المعتدلة والحماية من التطرف والكراهية الإسلام دين حق وحرية وعدالة وتحضر ومواكبة كل الأزمنة في أدق تفاصيلها، فلا يمكن أن نهدم بناء المجتمع المسلم بالنظرة الضيقة من الذين لا يفقهون أحكامه، فلابد من التنوير والتنشئة الاجتماعية السليمة والتربية الدينية الحسنة لفهم الاسلام في كل أبعاده، إذ جاءت مشروعية الزواج لتترتب عنها مجموعة من المقاصد بغية تحقيق الحكمة من هذه الرابطة الدينية، فهناك مسؤولية والتزام وأمانة تجاه الزوجة والأولاد في تربيتهم وتنشئتهم. ومن مقاصد الشريعة الإسلامية في الزواج وتكوين الأسرة بناء علاقات وروابط اجتماعية قوية ومصاهرة، من شأنها أن تجعل المجتمع المسلم أكثر تماسكا وقوة وتلاحم وتعاون والأخوة الإنسانية الشاملة، وأول مسؤولية هي تقوى الله في الأهل والأولاد واصلاحهم في الدنيا والأخرة، فهي تكليف وليس تشريف يحاسب عليها الزوجين، وفي هذا تشديد ووعيد لأنّ الأمر ينعكس على حياة الأسرة والمجتمع، حيث صلاح الفرد من صلاح الأسرة من صلاح المجتمع هذا مدخل الاعتدال والوسطية وبناء الفرد المسلم الصالح الذي يحب لغيره ما يحب لنفسه، ولا يدخل قلبه ذرة حقد وكراهية وعنف وتطرف وتشدد أو أي أشكال عدم التسامح واحترام الآخر، وهي اللبنة الاساسية لمحاربة التطرف من خلال هذا الدور للأسرة وما تبرزه التحديات المعاصرة من اختلاط وتقارب المجتمعات وتداخل الثقافات تأثيراتها بفعل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والغزو الثقافي، وعلية نرى أن الأسرة هي الأساس والمنطلق في محاربة كل أشكال التطرف والعنف والكراهية والعداء، بما تغرسه من قيم دينية سامية تهدي سلوك الفرد إلى الاعتدال والتسامح وحب الآخر بجنسه ودينه وعقيدته إن الاساس الحضاري الذي تبنى عليه المجتمعات يجب أن يكون نابعا من خصوصياتها الثقافية الحضارية، خاصة ذات الأبعاد الاجتماعية القيمية الاخلاقية، والذي يؤدي فيها العامل الديني دوراً حاسماً في تقوية الروابط الاجتماعية والروحية، لذلك تهدف مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأدوار متكاملة إلى غرس مجموعة القيم والأحاسيس والمشاعر والمواقف والآراء والسلوكيات والقناعات...الخ، إزاء الموروث الثقافي الحضاري وما يربط الأمة بحاضرها ومستقبلها وعلاقتها بالآخر، سيما في الأمور الدينية والعقائدية والروحية والاخلاقية التي تبنى على مناهج دينية مدروسة ومنتقاة مواكبة لكل زمان ومكان.

إنّ إصلاح مناهج التعليم الدراسية في المراحل الدراسية كافة من حيث الشكل والمضمون، وأن تركز هذه المناهج على قيم الحوار وقبول الأخر وتعزيز ثقافة العيش المشترك ونشر قيم التسامح واحترام كرامة الإنسان

وصيانة حقوقه، وأن تبتعد عن الأمور التي تبث الطائفية والكراهية والبغضاء بين الناس. لذلك يجب أن تبنى مناهج التربية الوطنية في المجتمعات على أبعاد ثقافية دينية، رامية إلى التسامح ونبذ كل أشكال العنف والتطرف والتشدد ورفض الأخر، وكل صور الكراهية والعداء المختلفة التي قد تدب في فكر الناشئة من جراء الفهم السقيم والموجه للدين واستخداماته الأيدولوجية والسياسية المغرضة

3. إنّ الأهداف الحقيقية من التربية والتعليم في الإسلام دينية دنيوية من خلال حثه على العلم، وهو فريضة على كل مسلم ومسلمة، والمقصود به العلم الشرعي الذي يحدث به التوازن بين القلب والعقل. والحل يكمن في مراجعة المناهج الدراسية في الدول العربية وتنقيح من تلوث منها بالكراهية وتضمينها موضوعات وأنشطة تعمل على تعزيز ثقافة قبول الآخر واحترام الخلاف والتعددية، وتبتعد عن إثارة النعرات والطائفية، وكذلك وضع أدلة مرجعية للمعلمين تعينهم على تحصين الطلبة ضد الكراهية وكافة أشكال التمييز وتركز على إبراز أن الاختلاف والتنوع سنة كونية، وأنّ البشر فيما بينهم يتكاملون ويتعاونون من أجل عمارة الأرض وصلاحها مهما اختلفت عقائدهم أو أعراقهم أو أجناسهم (احمد المبارك، بلا سنة، صفحة 11، 12).

2. التعليم والتثقيف

ويعد تحالف الأمم المتحدة للحضارات، المنشأ عام 2005، كياناً تابعاً للمنظمة ومكلفاً بالمساعدة على الحد من العداء وتعزيز الوئام فيما بين الأمم من أجل منع النزاعات والنهوض بالتلاحم الاجتماعي. ويشارك التحالف في مبادرات تتعلق بالتثقيف بوسائط الإعلام والمعلوماتية بهدف تعليم مستخدمي تلك الوسائط كيفية التفسير النقدي للمعلومات الواردة. وتضم تلك المبادرات مركزاً لتبادل المعلومات عن التثقيف بوسائط الإعلام والمعلوماتية(milunesco.unaoc.org) ، وإنشاء شبكة عالمية من الجامعات، وتنسيق حلقات العمل الخاصة بالمعلمين يكتسب التثقيف بحقوق الإنسان وباحترام التنوع أهمية بالغة لتعزيز التسامح في المجتمع، ولكنه غير كاف فيجب أن يكمله التثقيف بالاستخدام المسؤول الشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من قبل المواطنين ولا سيما الأطفال والشباب من أجل مكافحة التعرض لخطاب الكراهية والتقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر الأخرى مثل التحرش على الإنترنت. وهناك عدة مبادرات ذات صلة من أجل تعزيز التثقيف بوسائط الإعلام تقودها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني كتلك المعروضة أدناه –وفي عام 2012، أطلق مجلس أوروبا حملة بعنوان "حركة مناهضة خطاب الكراهية"، وهي حملة موجهة للشباب بهدف مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت بأشكاله كافة. والحملة جزء من مشروع "شباب" مناهض لخطاب الكراهية على الإنترنت 2012–2014"، الذي يستهدف تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لتحديد ومكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز في تعبيراتهم على الإنترنت والمنشورات. وفي نيسان/أبريل 2014، قام المجلس الأعلى لوسائط الإعلام في رواندا،

بالاشتراك مع المبادرة الأفريقية لوسائط الإعلام وشبكة الصحافة الأخلاقية، بإطلاق حملة "تجاوز مرحلة وسائط الإعلام المحرضة على الكراهية في أفريقيا "، في موعد وافق الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية. وتهدف الحملة إلى تعزيز الصحافة الأخلاقية المتسامحة الجامعة، والإدارة الرشيدة لوسائط الإعلام والاتصالات المسؤولة من خلال المشهد المعلوماتي المفتوح، وتشمل وثيقة للمبادئ التوجيهية لاختبار خطاب الكراهية في الممارسات الصحفية (ريتا إيجاك، 2014، صفحة 22).

يكتسب التثقيف بحقوق الإنسان وباحترام التنوع أهمية بالغة لتعزيز التسامح في المجتمع، ولكنه غير كاف فيجب أن يكمله التثقيف بالاستخدام المسؤول لشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من قبل المواطنين ولا سيما الأطفال والشباب، من أجل مكافحة التعرض لخطاب الكراهية والتقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر الأخرى مثل التحرش على الإنترنت. وهناك عدة مبادرات ذات صلة من أجل تعزيز التثقيف بوسائط الإعلام تقودها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني كتلك المعروضة أدناه وفي عام ٢٠١٢، أطلق مجلس أوروبا حملة بعنوان "حركة مناهضة لخطاب الكراهية، وهي حملة موجهة للشباب بهدف مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت بأشكاله كافة، والحملة جزء من مشروع شباب مناهض لخطاب الكراهية على الإنترنت، ٢٠١٢-٢٠١٤، الذي يستهدف تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لتحديد ومكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز في تعبيراتهم على الصحف، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، قام المجلس الأعلى لوسائط الإعلام في رواندا، بالاشتراك مع المبادرة الإفريقية لوسائط الإعلام وشبكة الصحافة الأخلاقية، بإطلاق حملة تجاوز مرحلة وسائط الإعلام المحرضة على الكراهية في أفريقيا"، في موعد وافق الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية. وتهدف الحملة إلى تعزيز الصحافة الأخلاقية المتسامحة الجامعة والإدارة الرشيدة لوسائط الإعلام والاتصالات المسؤولة من خلال المشهد المعلوماتي المفتوح، وتشمل وثيقة للمبادئ التوجيهية لاختبار خطاب الكراهية في الممارسات الصحفية وإنّ بإمكان وسائط الإعلام أن تشارك بفعالية في مكافحة التحريض على الكراهية والعنف فيها من خلال اعتماد مبادئ ومبادئ توجيهية للصحافة الأخلاقية المسؤولة بهدف تحسين جودة المعلومات وإعداد التقارير من أجل تجنب التحيز والتعصب والتلاعب, وكذلك عن طريق تعزيز التنوع في أوساط العاملين في هذا المجال والاستثمار في التدريب الكافي للإعلاميين (عمران، ٢٠١٩، صفحة 103).

3. مبادرات المجتمع المدني

من خلال رصد المدونات والمنتديات والصحف الإلكترونية وفيسبوك وتويتر وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2012 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، تم تحديد أكثر من "حالة من حالات خطاب الكراهية باللغة الإنكليزية واللغات المحلية. وعُرضت هذه الحالات على المنظمات الكينية الأخرى المسؤولة عن مكافحة

خطاب الكراهية وضعت منظمات المجتمع المدني نهجاً وإجراءات مبتكرة تهدف إلى مكافحة الكراهية في وسائط الإعلام، بما فيها الإنترنت وتشمل تلك الإجراءات تحديد اتجاهات الكراهية، وتتبع ورصد المواقع الشبكية ذات الخطاب المحرض على الكراهية، وإخطار المجتمعات المحتمل تأثرها أو استهدافها بشأن أنشطة بث الكراهية، والعمل عن كتب مع مقدمي خدمات الإنترنت والوكالات الحكومية من أجل الإبلاغ عن المحتوى المحرض على الكراهية، وتوفير مواد تثقيفية وبرامج تدريبية على الإنترنت وكان ستوديو إيجامبو (Studio Ijambo) قد بدأ العمل في عام 1995 من خلال منظمة البحث عن أرضية مشتركة لمواجهة العنف بين الإثنيات في بوروندي واستهدف البرنامج إنشاء منبر لتعزيز الحوار والتسامح من خلال الإذاعة، مقابل البرامج الإذاعية التي تبث خطاب الكراهية وتحرض عليها في رواندا المجاورة. وتستخدم المحطة أشكالاً مختلفة من بينها برامج المناظرات والنقاشات والمسلسلات الدرامية والقصص القصيرة، والمداخلات بين القادة السياسيين والشباب، على سبيل المثال. وبعد عشرين عاماً، يعد النموذج ناجحاً وتم تكراره في بلدان أفريقية أخرى، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ تستخدم الإذاعة لتعزيز الرسائل البناءة بشأن تسوية النزاعات ونشأ مشروع أوماتي (Umati) في كينيا بسبب القلق من أن التكنولوجيات المحمولة والرقمية لعبت دوراً محفزاً في العنف الذي أعقب الانتخابات في هذا البلد في الفترة 2007–2008ويسعى المشروع إلى تحسين فهم استخدام الخطاب الخطير في الفضاء الإلكتروني الكيني ونشأت حركة بانزا غار") (Panzagar) حملة خطاب الزهور) في ميانمار في نيسان/ أبريل 2014 على يد مدون ناشط في حقوق الإنسان ومهتم بخطاب الكراهية ضد المواطنين المسلمين في وسائط التواصل الاجتماعي. وأطلقت الحركة تحت شعار "ليكون خطابنا معتدلاً حتى نمنع الكراهية بين البشر"، وهي حركة نشطة على شبكات بورمي التواصل الاجتماعي وهناك مجموعة مقرها اليابان واسمها نوريكوي نت(Norikoe Net) تعمل من أجل التغلب على خطاب الكراهية والعنصرية اللذين يستهدفان غالباً الكوريين في اليابان. ووحدت المجموعة قواها مع غيرها من أجل العمل الجماعي على مكافحة العنصرية وخطاب الكراهية وذلك من خلال تنظيم فعاليات واحتجاجات مناهضة لخطاب الكراهية والدفع من أجل سن قانون لمكافحة التمييز في اليابان. وتسعى بعض المبادرات إلى إشراك مقدمي خدمات الإنترنت في مكافحة خطاب الكراهية على الشبكة من خلال الدعوة إلى تنفيذ آليات إبلاغ عن المواد غير القانونية المنشورة على خدماتهم، وتحديد المحتوى المحرض على الكراهية الذي ينتهك شروط الخدمة أو مدونة قواعد السلوك الخاصة بمقدمي الخدمة، والتماس إزالة هذا المحتوى من مقدمي الخدمة المعنيين وتعمل رابطة مكافحة التشهير بنشاط في مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت من خلال التعاون الوثيق مع مقدمي خدمات الإنترنت وكذلك مع الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون، وتوفير موارد التدريب والمواد التثقيفية في مجال مكافحة الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية. 100 وشكّلت منظمات المجتمع المدني شبكات لمكافحة (ريتا إيجاك، 2014، صفحة 25، 26).

إنّ منظمات المجتمع المدني والروابط والاتحادات المهنية التي تعنى بشؤون الصحفيين والإعلاميين وتشجعهم للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير خاصة وأن مثل هذه التنظيمات لم يكن لها وجود فى السابق أو أنها كانت واجهة تدافع عن سلطة النظام السابق، واستبداده أكثر من الدفاع عن حقوق منتسبيها واعتبار هذه التنظيمات من أولويات العملية الديمقراطية وصيانة حرية التعبير ومن الضروري مساندتها ومساعدتها مادياً ومعنويا حتى تكون فاعلة في المجتمع وتستمد قوتها منه في الحد من تجاوزات السلطة التنفيذية، وأن تساهم هذه المنظمات مع وسائل الاعلام في توعية المواطنين والإعلاميين بحقوقهم وواجباتهم ضمن حرية التعبير وحقوق الإنسان في المجتمع الديمقراطي، والتي تنص عليها المواثيق والاعراف الدولية، وتشجيع إقامة علاقات بين هذه التنظيمات في العراق مع المنظمات المماثلة الاقليمية والدولية والتي تعمل فى نطاق المجتمع المدني في دول العالم المختلفة وتعزيز الحوار والتعاون في مجال الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وصيانة حرية التعبير وضمان الإعلام الحر والصحافة المستقلة مع وضع آليات قانونية وتنظيمية لمثل هذه العلاقة لإعطاء قوة وفاعلية أكبر لهذه التنظيمات في الدفاع عن منتسبيها في العراق وضمان حقوقهم المهنية والثقافية وتشجيع الصحافة المستقلة وتمكينها من أداء دورها من دون تأثيرات خارجية ودعمها من خلال تقديم الاعلانات وأن لا يكون الإعلان سلاحاً للتأثير عليها أو أنه يعمل على استمالتها وفرض وصاية عليها، بل أن يكون قطاع الاعلام مستقلاً داعماً وليس ضاغطاً، وأن يكون هذا الدعم مناسباً لإخراج هذه الصحف من ضائقتها المادية مع تشجيع التنافس الحر في العمل الصحفي بكل أشكاله وتجاوز القيود والممارسات والأساليب المعوقة والمؤثرة على كفاءة العمل، ونبذ أشكال الهيمنة والوصاية والاحتواء واحترام العمل وضمان حري على كفاءة العمل، ونبذ أشكال الهيمنة والوصاية والاحتواء واحترام العمل وضمان حرية التعبير وتوفير الفرص لإثبات الكفاءة والمقدرة في اداء العمل وأن يكون جمهور الصحيفة هو الحكم في مدى نحاج الصحفي وتقدير مدى أهمية نجاحه ودعم التخصص في العمل الصحفي الذي افتقدته الصحافة خلال الفترة المنصرمة وتشجيع ذوى الكفاءة منهم وتكريمهم تأمين عمل. الصحفي وضمان أداء عمله بحرية وإيجاد فرص لحضور المؤتمرات مع والمناسبات والمشاركة في الندوات والدورات والمنح الدراسية والتدريبية داخل العراق وخارجه ويمكن في هذا المجال التعاون مع أندية الصحافة في الدول النامية بشكل خاص وفي العالم بشكل عام في تأهيل ورفع كفاءة العاملين بالوسط الصحفي وفى تنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد وتبادل المهارات الصحفية في مؤسسات إعلامية تنافسية ضمن مناخ اجتماعي يكون الولاء به بالدرجة الأولى الى الصحافة والارتقاء بالحرية. ومن المهم أيضا كف التجاوزات والاعتداءات على حرية العمل الصحفي وأدانتها، والوقوف بوجه حالات التعسف والاضطهاد والملاحقة والتهديد والقتل التي يتعرض لها المندوبون والمراسلون العراقيون ووضعت منظمات المجتمع المدني نهجا وإجراءات مبتكرة تهدف إلى مكافحة الكراهية في وسائط الإعلام، بما فيها الإنترنت وتشمل تلك الإجراءات تحديد اتجاهات الكراهية وتتبع ورصد المواقع الشبكية ذات الخطاب المحرض على الكراهية، وإخطار المجتمعات المحتمل تأثرها أو استهدافها بشأن أنشطة بث

الكراهية، والعمل عن كتب مع مقدمي خدمات الإنترنت والوكالات الحكومية من أجل الإبلاغ عن المحتوى المحرض على الكراهية، وتوفير المندوبون والمراسلون العراقيون بث الكراهية على الإنترنت، وحشد الدعم لإصدار تشريع دولي ضد التمييز على الإنترنت، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وتضم الشبكة الدولية لمكافحة بث الكراهية على الإنترنت 15 منظمة من بلدان مختلفة بغرض توحيد المنظمات وتمكينها من تعزيز الاحترام والمسؤولية والمواطنة على الإنترنت، وذلك من خلال التصدي لبث الكراهية عبر الإنترنت ونشر الوعي بشأن التمييز على الإنترنت (عمران، ٢٠١٩، صفحة 62، 63).

خاتمة البحث

من خلال الاستعراض السابق لموضوع خطاب الكراهية وتحديات الامن الانساني يمكن القول ان "خطاب الكراهية"، يشكّل خطرًا بوجه خاص حين يسعى إلى تحريض الناس على العنف تجاه مجموعات مهمشة، وحتى في أشكاله الأقل حدّة، مثل حالات الشتم المتكرر أو الافتراء أو الصور النمطية المؤذية التي قد تنشئ بيئات مشحونة بالحقد وتؤدي الى حصول تداعيات سلبية، و"خطاب الكراهية" قد يشعر من يعاني منه بأن كرامته مهانة باستمرار وهذا قد يلحق نوعًا من الأذى النفسي به ويساهم في تعزيز نطاق تهميش الفريق المستهدف اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا. وعليه لا بد من وجود سياسة اجتماعية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى للحد من هذه الظاهرة من خلال نشر ثقافة المحبة والتعايش والسلام، ونبذ كل اشكال الكراهية التي تهدد امن الانسان.

لذلك من المهم أن نعترف بخطورة "خطاب الكراهية" بكل أنواعه وبأن تأمين الحماية الكافية لحقوق الإنسان يتطلب التصدي للكراهية بكل أشكالها.

مصادر البحث

اغينيو كاكاياردون، دانيت كال، تياغو الفي، و غابرييلام. (2015). *مكافحة خطاب الكراهية في الانترنيت*. باريس: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

بشير ناظر حميد الجحيشي. (2012). *التحليل السوسيولوجي للأزمة دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد*. اطروحة دكتوراة، كلية الاداب,جامعة القاهرة، قسم علم الاجتماع، مصر.

بيرق حسين جمعة الربيعي. (بلا سنة). دور مواقع التواصل الاجتماعي في بناء خطاب الكراهية. *المؤتمر الدولي خطاب الكراهية وأثره في التعايش السلمي*. بغداد : كلية الاعلام، جامعة بغداد.

جبران مسعود. (1992). *الرائد معجم لغوي عصري* (المجلد السابعة). بيروت – لبنان: دار العلم للملايين.

ريتا إيجاك. (2014). *خطاب الكراهية والتحريض على كراهية الاقليات في وسائط الاعلام*. الجمعية العامة للأمم المتحدة.

صخر أحمد الخصاونة، و سهل علي العتوم. (2021). دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية القانونية*.

عاطف عبدالله. (2019). أثر خطاب الكراهية على السلم والأمن الدوليين. *مجلة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية*.

عباسي احمد المبارك. (بلا سنة). *خطاب الكراهية بين التشريع واليات الوقاية منه في الشريعة والقانون*. كلية الحقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

عدنان ياسين مصطفى. (2016). *الأمن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات* (المجلد الأولى). عمان الاردن: دار امجد للنشر والتوزيع.

محمد حازم حامد. (2020). الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في اعاقة التعايش السلمي . *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*.

محمود عزو حمدو. (بلا سنة). خطاب الكراهية وتهديد التعايش في العراق. *المجلة السياسية والدولية*.

مراد لطالي. (بلا سنة). الأمن الإنساني ضمانة لأمن الدولة. *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*.

ناصر الرحامنة. (2018). *خطاب الكراهية في شبكة الفيس بوك في الاردن دراسة مسحية*. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، قسم الاعلام.

نايجل ووربيرتن. (2012). *حرية التعبير مقدمة قصيرة جدا*. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي أي سي.

ندى عمران. (٢٠١٩). *خطاب الكراهية في الصحف العراقية*. اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة بغداد، قسم الصحافة، العراق.

هدى احمد الديب، و محمود عبدالعليم محمد. (2015). *الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع*.

وليد حسني زهرة. (2014). *اني اكرهك* (المجلد الأولى). الاردن: مركز حماية وحرية الصحفيين.

وولفجانج أماديوس برولهارت، و مارك بروبست. (2009). *الأمن الإنساني دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الفرد* (المجلد الأولى). أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.